

التوازن الدولي وتأثيره في الاستقرار العالمي

International balance and its impact on global stability

م.د. عقيل ابراهيم حسين

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

aqelabraham@uodiyala.edu.iq

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/١٣

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١٢/٧

الملخص:

التوازن الدولي القائم على درجة تنظيم عالي في صياغة التحالفات والتي هي كما بينا تذهب إلى درجة عالية من المخاطر بقيام الحرب بين الدول من أجل الحفاظ على المصالح للدول وفرض هيمنة القوة الرادعة، لذا نشأت التحالفات الدولية القائمة على القوة العسكرية الفتاكة وصراع المصالح مع، جعل الدول تدخل في دوامة الحروب والتي شملت بقاع شتى من العالم حتى تسببت هذه الصراعات في ظهور التنظيمات الإرهابية. **الكلمات المفتاحية:** التوازن، المصالح، التحالف، الأحادية القطبية.

Abstract:

International powers based on high organization in building forces, which, as we have shown, seek to a high degree from many of the rest of the war between countries in order to exert their efforts and impose the hegemony of deterrent force, so international military capabilities have developed for lethal military force and conflict of interests with, protecting states and causing In the outbreak of wars that appear in various parts of the world, even these conflicts lead to the emergence of organizations.

Keywords: Balance, interests, alliances, unipolarity.

المقدمة

للتوازن الدولي الدور الريادي في رسم منظومة العلاقات بين الدول وجعلها تصب في مصلحة كل دولة كما نعلم تبني كل دولة مصالحها وتجعلها في مقدمة كل علاقة مع أي دولة أخرى، وقد عرف إسماعيل مقلد التوازن ((ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها))^١ أما في المنظور الواسع فهو يشمل كل الدول بجميع مفاصلها من سيادة إلى نظام سياسي واجتماعي لذلك تلجأ الدول عن طريق قيام الأحلاف العسكرية مثل حلف الناتو حالياً، أو أحلاف اقتصادية مثل منظمة شنغهاي الاقتصادية، الغاية من هذين المثالين هو للمعرفة ليس بالضرورة أن تكون تكتلات عسكرية للتوازن أو اقتصادية قد تكون الاثنان معا اللجوء إلى هذه التكتلات محاولة الدول أن توفر لنفسها حماية من التدخلات الخارجية، أن قيام الأحلاف العسكرية



هو لحماية الدول الأعضاء من العدوان الخارجي والتدخلات الخارجية في شؤون الدول الأعضاء ولتوفير نفسها الحماية وجعلها الحصن المنيع تلجأ لتحالفات إقليمية أو دولية، من الممكن أن تصبح هذه الأحلاف إلى تكتلات وفق مذاهب سياسية معينة أي يتبنى كل حلف من الأحلاف فكرة سياسية تطابق مع توجهاته كما كان بين حلف الناتو وحلف وأرشو حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ حيث اخذ حلف الناتو في اتجاه الاقتصاد الحر بينما الاتحاد السوفيتي اخذ الفكر الاشتراكي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، كل من هذين القطبين أرادوا استقطاب أكثر عدد من الدول للانضمام لحلفهما فنشبت بينهما فيما يسمى بالحرب الباردة، ليس بالضرورة كثرة الأحلاف وتعددتها يمنع من الصراعات الداخلية والخارجية فيما بين الدول ولكن حقيقة الأمر يمكن وعن طريق هذه الأحلاف يمكن احتواء اغلب الصراعات نتيجة للضغوطات خوفا من امتداد الصراعات صراعات إقليمية وعالمية، في عصرنا الحالي وتقدم التكنولوجيا العسكرية ومن أنواع من الأسلحة المدمرة التي تملكها اغلب دول العالم من أمثال الأسلحة النووية والتي يطلق عليها أسلحة الردع أو الهجومية والتي لها القدرة على تدمير الخصم تدميرا تاما لذى العالم يحبس نفسه اذا ما نشب نزاع مسلح بين دولتين نوويتين لقدرتهما على اللحاق أضرار جسيمة وتبعات نووية على المدى الطويل اذ وجود الأسلحة النووية لدى عدد من الدول أيضا يساعد على تحقيق توازن عسكري بين الدول، في اختلاف مراكز القوة بين القوى من قوة اقتصادية إلى قوة تكنولوجية إلى قوة عسكرية كلها عوامل للجذب التحالفات الدولية وتحدث آنذاك التكتلات الدولية، من اجل حماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية، الانضمام إلى التحالفات العسكرية لا نشاء تكتلات عسكرية واقتصادية عن طريق المعاهدات التي تنظم العلاقة وكل ما يتعلق بقاء مور الدفاع المشترك وماهي صلاحيات التدخل، ليس بالضرورة أن تكون هذه الاتفاقيات تنقص من سيادة الدول بقدر ماهية ألا أمور تنظيمية لان سيادة الدول عليا ولا يمكن الانقصاص منها باي شكل من الأشكال لذا جميع دول العالم ترتبط فيما بينها باتفاقيات على اختلاف أنواعها وان كانت الاتفاقات العسكرية تنظم أمور القواعد العسكرية على أراضي الدول وغيرها كل ما كانت الدول ذات قوة عسكرية واقتصادية تكون لها الهيمنة الكبرى على الساحة الدولية كما هو حاليا الحلف الوحيد تقريبا العسكري الموجود حاليا هو حلف شمال الأطلسي لذى هو تقريبا القوة العسكرية العظمى في العالم المعاصر لذا نلاحظ هيمنته على الساحة الدولية مما يلاحظ استقرار اوربا بفضل هذا الحلف، لذا يمكن القول بان اوربا لديها الحصن المنيع من أي تدخل خارجي عليها بسبب الحلف المتناسك حلف شمال الأطلسي.

أهمية البحث: تندرج أهمية البحث من حيث أن التوازن الدولي له الأهمية القصوى في الحفاظ على الاستقرار العالمي للدول ونعني بالاستقرار هو قدر المستطاع الابتعاد عن النزاعات الدولية والحروب في حل النزاعات، ما يهم في التوازن الدولي هو قيام التعددية الدولية او بمعنى اخر القطبية الثنائية وللحفاظ على هذه التعددية في القوة العظمى ومنها على الاستقرار العالمي لذلك نؤيد التأكيد على ثنائية القطبية للحفاظ على مصالح مستقرة.

اهداف البحث: لدراسة التوازن الدولي وأثره في الاستقرار العالمي للمحافظة على علاقة متوازنة بين الدول ويركز البحث في رسم هذه العلاقات في ظل وجود الثنائية القطبية في حقيقة الامر التوازن يؤدي للمحافظة على مصالح الدول وفق التكافؤ وليس وفق منطق القوة وفرض الارادات.

اشكالية البحث: يقوم البحث في الإجابة على اهم سؤال في العلاقات الدولي وهي:

١. ما أهمية التوازن الدولي للمنظومة العالمية؟

٢. في حال القطبية الواحدة على اي شيء تقوم العلاقات الدولية؟

٣. كيف أفضت القطبية الأحادية إلى نشوء مظاهر عدم الاستقرار الدولي؟

٤. كيف يُمكن لتعدد الأقطاب أن يحقق توازناً مستقراً

منهج البحث: استعراض المنهج المعتمد في البحث. تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي والمقارن

كلما اقتضى موضوع البحث المقارنة

فرضية البحث: للتوازن الدولي أثر مهم في إستقرار منظومة العلاقات بين الدول والحيلولة دون إندلاع الصراع والحروب، بيد أن هناك خلاف بين العلماء حول أي شكل من توزيع القوة يكون الأفضل في حفظ التوازن، هل هي القطبية الأحادية أم الثنائية أم المتعددة؟

إن فرضيتنا تقوم على فكرة "أن القطبية المتعددة والتي تتميز بوجود قوى كبرى تتفق فيما بينهما حول قواعد السلوك الدولي ومناطق النفوذ وحدود الصراعات يُمكن أن تسهم إلى حد كبير في حفظ الإستقرار في النظام العالمي"

يقوم البحث على مبحثين: المبحث الاول الأحلاف العسكرية وأثرها في التوازن الدولي

المبحث الثاني في التعددية القطبية ودورها في الإستقرار العالمي

المبحث الأول: الأحلاف العسكرية وأثرها في التوازن الدولي

تطورات الاحلاف العسكرية على مر التاريخ وكيف كانت الحضارات القديمة مهتمة اهتماما كبيرا في مسألة تحلفها مع من تعقد الصلح وكيف أنها كانت تراعي الدول في معاملتها واختلاف التعامل ناتج عن الاتفاقات فليس هناك تعامل على درجة واحدة كل تعامل مبني على المصالح والمنفعة فيما بين جميع الدول.

المطلب الأول: التحالفات والتوازنات في الحضارات القديمة

منذ فجر التاريخ وولادة اولى الحضارات الانسانية كان الاهتمام واسع الى درجة كبيرة في بناء العلاقات فيما بين الشعوب في تلك الفترة للضمان رضا واستحسان قوم من الاقوام والسبب في ذلك هو من اجل كسب ود الاقوام التي كانت لديها جيوش قوية ولتحاشي الصدام بين الجيوش تعقد الاتفاقات بين هذه الامبراطوريات لان الصدام بينها يؤدي الى هلاك او على الاقل اضعاف الجيش والسبب الذي قد يكون في التصادم والاقتتال فيما بين الحضارات القديمة والحالية، أن جزء من الاضطرابات في القضايا الاجتماعية التي تحرك حياة الامم اليوم ناتج عن المشاكل التي أوجدها التوفيق بين المصالح والغايات المتعارضة المتضادة^٢ من الممكن اختلاف المصالح يؤدي الى الاضطرابات بين الشعوب وليس بين الشعوب بل بين



الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الشعوب وإن كانت المصالح مختلفة ومتضاربة أدت وتؤدي الى الحروب وعدم الاستقرار منذ واللحظات الأولى لكتابة التاريخ وإن كانت على مر التاريخ ذكر لنا عدد الحروب التي نشأت بين الأمم، فعلى مدى خمسة الاف سنة حدثت (١٤٥٥٥) حرباً وعلى مدى (٢٤٠٠٠) سنة الأخيرة من حياة البشر لم ينعم العالم الا ب(٢٥٠) سنة سلام فقط^٢ كأن العالم أنشأ من اجل الصراعات، والنزاعات أن الطبيعة البشرية ميالة الى العنف اكثر منه الى الاستقرار لقد كانت الحضارات القديمة تتصارع من اجل المحافظة او الابقاء على مصالحها رغم أن المصالح كانت في تلك الفترة بسيطة لا تتعدى كونها حاجات أساسية متوفرة في كل مكان الا ماعدا حب السطوة والسيطرة فأنها كانت الدافع لتلك الغزوات وضم البلاد الاخرى الى مملكتها، أن كانت الصراعات في بدايتها كانت صراعات فردية على نزعة ملكية خاصة يكون مستواها على مستوى مصادر المياه الجيدة وارض خصبة الانتاج وفرة من غلة من المحاصيل الجيدة تلك الحياة البدائية البسيطة تطورت الى مراحل عديدة ولم تقف في مكانها.

تطور وسائل الإنتاج الصناعي البدائي والذي يجعل من وسائل الإنتاج تسير بخطى متسارعة ووفرة في هذا الإنتاج وحقيقة الأمر من هنا يمكننا القول توسع الصراع أن كان صراعاً على مستوى الحصول على الأسواق للتصريف الإنتاج أو الصراع للحصول على المواد الأولية لغرض الإنتاج، لا يكون هنا الغاية هو جعل الصراعات والتوازنات فقط من الناحية الاقتصادية بقدر ما نبين له الدور الأكبر والمهم في لعبة التوازنات الدولية، الصراع ليس في اغلب الأحيان حب السيطرة بقدر ما هو ألا البحث عن سد حاجات مهمة ولكثرة السكان وعدم القدرة على سد حاجاتهم بوسائل الإنتاج البسيطة، ولدت صراعات من اجل سد هذه الاحتياجات لان الإنسان دائماً ما يحاول الوصول إلى غاية الكمال في كل شيء لذا وجب عليه التصارع والقتال لسد رغباته وليس كل الناس قادرين على هذا بأنفسهم بل احتاجوا إلى من يحاول مساعدتهم وتلاقي الغايات والحاجات المشتركة ولدت هناك مصالح متطابقة لدى الأفراد قادتهم إلى تكوين تحالفات بسيطة في بداية أمرها لان الرغبات والحاجة لإشباعها ضرورة ملحة في مختلف سلوكيات المجتمع وعلى مر العصور وأن الأحلاف العسكرية ليس بالضرورة أن تكون بين الدول كما في العصر الحالي بل في التاريخ الوسيط على الأقل كانت الأحلاف تكون بين القبائل كما هو الحل في الجزيرة العربية بما أن الجزيرة العربية في القرون الميلادية الأولى ونقص القرن الثالث الميلادي بما يخص دولة سبأ مع الحميرية وأصبحت الدولة الحميرية هي القوة المسيطرة على ألا مور، و بسبب التحالفات التي كانت قائمة بين سبأ و كندة ومعها نزار والأسديون، يمكن لنا انتقهم الجو العدائي الذي حدث من هذه القبائل ضد الملك الحميري^٤.

وان التحالف أن جاز التعبير عنه القبلي في الجزيرة العربية ليس في دولة اليمن التي كانت تسمى سبأ والحميرية بل كان هناك حلف شهدته مكة وهو ليس من اجل علاقات متوازنة بل تتعدها الى نصره المستضعف والحماية له كما كان في حلف الفضول الذي كان في عهد رسول الله (ص) في قريش كما روي عن البيهقي (قال القتبي وكان سبب الحلف أن قريشا كانت تتظالم بالحرم، فقام عبدالله بن جدعان والزبير بن عبد المطلب فدعواهم الى التحالف والتناصر والاختذ للمظلوم من الظالم)^٥ اصبح واضحاً كان

في عهد الرسول الكريم وقبل بعثته هو الشاهد على هذا الحلف ليضمن لقریش في عهد شبابه الاستقرار اذ يلاحظ أن الجزيرة العربية لم تكن بمنأى عن الاحلاف القديمة يعطي صورة واضحة بان قریشا وسائر القبائل العربية لديه الروح في الحفاظ على الاستقرار وعدم الخوض في المعارك الا لغايات معينة وليس بدافع الانتقام من الاخر، علاقات القبائل كانت قائمة للحفاظ على المصالح التجارية اكثر منه تحالفات عسكرية وليس بالضرورة كانت تخلوا التحالفات القديمة من الغرض العسكري لان تامين طرق التجارة وحماية المستضعفين كما في حلف الفضول هي حماية عسكرية.

أولاً: التحالفات الدولية في العصر الحديث: بما ذكرناه سابقا من تحالفات نشأت تقريبا في بيئة واحدة وهي كانت تحالفات على بساطة البيئة المشكلة بها للبيئة الدور المثالي في خلق التوازنات لما تقرضه لان نوع البيئة من حيث المناخ والتضاريس والمجتمع كلها تحتم على الدولة فرض السياسة معينة على نوع التسلح ليس من المنطق في الدول الساحلية على البحار هي تحتاج نفس نوعية السلاح للدول الصحراوية لذلك من طبيعة الدول هو أن تنتظر في مصلحتها في الدفاع عن نفسها ضد أطماع الدول الاستعمارية أو القوة المهيمنة التي تفرض أراقتها على الدول الأخرى من اجل مصالحها القومية لذلك لجأت واربا إلى إنشاء معاهدات سميت بمعاهدات الأمن الجماعي (ولم تكن معاهدة ارتخت عام ١٧١٣م سوى نوعا من التنظيم قصد به تنظيم واربا على أساس إعادة توازن القوى بعد ظهور أطماع لويس الرابع عشر في القارة).^٦

يعد التنظيم الجماعي للقوة احد الأهداف الرئيسية التي تجعل من الخصم المحتمل أن يكون على دراية تامة بقوة هذه العصبية من الدول على قوة رادعة قوية له ويكون التنظيم لهذه الدول عن طريق تبادل الخبرات العسكرية من تكنولوجيا حديثة ليكون على الأقل الجميع على مستوى متقارب من القوة التنظيمية العسكرية لان إي دولة من هذه الدول هي بوابة دفاع عن الأخريات التي بالنسبة لها يكون العمق الاستراتيجي لها ولمنع التصدع الذي قد يحدث نتيجة التأثير بمقتضيات اقتصادية أو مشكلات داخلية قد تعصف باي دولة من دول التنظيم، وعلى اعتبار العصر الحديث الذي مرت به أوربا ما بعد القرن الخامس عشر والذي تقريبا وانتهى به عصر الفروسية والنبل وحدث تطور هام هو ظهور (السلاح)^٧

الفرع الأول: عصر النهضة الاوربية بعد القرن الخامس عشر

عصر النهضة الأوروبية والذي بدئت تظهر فيه على ما يبدو فكرة التوازن الدولي التي كان قد المح اليها كتاب تلك الفتر مثل ميكا فيلي وغيرهم وعلى ما جاء على لسان بعض رجال الكنيسة كما في الواقع فإنه بحلول عام ١٦٠٥ ، تمكن المطران جيوفاني بوتيرو خلال مناقشته المفهوم توازن القوى في مؤلفه (البندقية ١٦٠٥) من أن يعلن أن فكرة توازن القوى كانت قائمة على "النظام الطبيعي وضوء العقل"^٨ ومعرفة الاستدلال العقلي والمنطقي بعد ما عانت اوربا من ظلم الكنيسة وظهور أصحاب العقل التنويري ضد استبداد الكنيسة لذا نلاحظ رواد المفكرين الإيطاليين مثل ميكا فيلي وغيره أثرت أفكارهم في إيطاليا تحديدا وعلى جميع الدول الأوروبية، ظهرت في حركة الاصلاح الديني في تلك الفترة أثرت عميقا في العلاقات ما بين الدول وهذه الحركة حررت أوريا من أغلال الإقطاعية الدينية والإقطاعية السياسية، لذا



هنا نقطة التحول في العلاقات الأوروبية من صراع طبقي بين النبلاء وغيرهم ورجال الدين من صراع على السلطة إلى ابداعا في الصناعة هنا جعلت الصناعة في اوربا متقدمة في عصرها مقارنة بالشعوب الأخرى، أصبحت اوربا عبارة عن دول في المفهوم الحديث وتصنيع المنتجات الضرورية للإنسان وليس في هذا المضمار فقط كان لتصنيع السلاح وإدخال معدات جديدة في التسليح والحرب كما هذا اضفى على اوربا مكانة مرموقة ما بين المجتمعات الأخرى لان للصناعة دور مهم في كافة المجالات ومنها تنمية المجتمعات، نمو المجتمع يرافقه الكثير من المتطلبات الجديدة التي ترافق عصر التطور خاصة فيما يخص السلاح ليس كل ما تنتجه الدولة يكون من اجل حماية النفس فقط بل يتعداه إلى أطماع استعمارية وفرض الهيمنة في السلطة السياسية التي هي هرم المجتمع وفرض الهيمنة قد يكون في حقيقة الأمر هو إيجاد الأسواق للتصريف البضائع المنتجة أو من اجل فرض أسلوب في العلاقات الدولية، من حيث بناء جسور في العلاقات مع باقي الدول بحيث تملّي الدولة العظمى على الدول التابعة لها كيف تكون علاقاتها مع الدول الصديقة لدولة العظمى أو ما تسميها بدول الأعداء لا نه هناك بعض الدول تحاول أقامه علاقات مستقلة وفق مصالحها الشخصية ولاعتقاد هذه الدول هي أيضا تملك زمام أداره العلاقات الدولية

المطلب الثاني: العامل العسكري في التوازن الدولي

اثر العامل العسكري في التوازن الدولي تقوم التوازنات الدولية وقد اشرنا سابقا الى مدى اهمية الاحلاف العسكرية في حفظ التوازنات الدولية القائمة على مبدأ التكافؤ في العلاقات بين الدول أي بمعنى تكون الدول فيما بينها منشطرة الى قسمين من الدول العظمى كي يكون هناك ما يشبه كفتي ميزان متعادلتان ولا يسمح الرجحان كفة على أخرى، وكذا في ميزان التسليح يجب أن تكون على قدر عالي من التوازنات كي يحفظ كل بلد مقدراته او على الاقل علاقة تبادلية قائمة على منفعة متبادلة وليس على فرض أرادات كما هو الحال في الدول الاستعمارية التي اقامت امبراطوريات على اساس نهب الشعوب واستغلالها، لذلك فأن العامل العسكري من أكثر العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية طالما هناك الحروب وبسبب الفشل في إيجاد البديل لحل المشاكل والنزاعات الدولية بأنواعها لذلك تولد الصراعات الصدامية بين الدول فعند هذه اللحظة يلوح في الأفق استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه.

والقوة العسكرية هي أداة بيد السلطة السياسية لحماية شرعية النظام السياسي القائم وللدفاع عن الكيان الإقليمي وسلامة أراضيه في داخل الدولة ولتحقيق أمنها في نطاق المجال الدولي.^٩ ومن التعريف السابق في تعريف القوة هي ليست للفرض الهيمنة الخارجية وإنما تتعداها إلى الداخل فكيف لها استخدام هذه القوة في الداخل عندما يتعرض النظام السياسي إلى هزات قوية من العنف لا نه ليس بالضرورة المطالبات الشعبية التي يقوم بها الشعب للحصول على حق من حقوقه، يعبر عنها بالطرق السلمية بل من الممكن للجوء الشعب إلى العنف فتكون ردت الفعل للنظام باستخدام القوة العسكرية وإن كانت القوة تسمى القوة المفرطة التي لا مبرر لاستخدامها ويكون هذا الرد في اغلب حالاتها عندما يكون النظام غير ديمقراطي.

وان كانت الدول تبحث عن الأمان لنظامها الساسي وليس فقط للنظام وإنما للشعب، واجبات الدولة الرئيسية هي بتوفير الأمن والسعادة والأسلحة احد الوسائل المهمة لتحقيق الدولة أهدافها بما يخص السيادة والتي نعني بها الاستقلال الكامل والإرادة الحرة في اتخاذ قراراتها الداخلية والخارجية، لحصول الدولة على ميزة القرار السيادي النابع من الإرادة الحرة لنظامها هو بما تملكه من إمكانيات في التسلح العنصر الأكثر فعالية ونجاعة في ردع الطامعين في الاستحواذ والسيطرة على مقدرات الدولة لذا من الضرورة هناك استراتيجية تسليحية قادرة بها الدولة تحفظ مصالحها القومية على الصعيد الداخلي والخارجي وبمفهوم الذي يعرف بوسائل الردع بوسائل الأسلحة التقليدية والتي هي عادة ما تكون اقل خطرا في الاستخدام و تأثيرها محدود الفاعلية في النطاق العمليات، والتعاون العسكري من اجل التوازن والردع هو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ وخاصة بعد الحرب العلمية الثانية وتنامي القوة النووية لكوريا الشمالية والتي تنظر اليها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تهديد لتلك المنطقة من العالم، من حيث النظام السياسي في اليابان ملتزم في دستوره السلمي اللانووي الثلاثي من حيث (لا تمتلك السلاح النووي، ولا تنتج السلاح النووي، ولا تسمح لطرف ثالث بإدخال ذلك السلاح إلى أراضيها)^{١٠}

وفق هذا المبدأ السلمي والنص الدستوري الذي يؤكد على أن اليابان تبقى خالية من السلاح النووي جاء هذا النص بعد خسارة اليابان الحرب العالمية الثانية و تجنب نفسها ويلات الدمار الهائل الذي لحق بها ولكن في نفس الوقت تحتاج إلى وسيلة دفاعية تحمي أراضيها وشعبها وخاصة اذا كانت جارتها كوريا الشمالية والتي هي تأخذ في عقيدتها العسكرية السلاح النووي وسيلة دفاعية هجومية، في أثناء الحرب العالمية الثانية و عندما خسرت الحرب اليابان التي كانت تخوضها إلى جانب المانيا، وعندما خسرت هذه الدول الحرب والمنتصر فيها أمريكا والحلفاء فرضت على اليابان اتفاقيات يمكن القول مهدت لا نشاء قواعد عسكرية على أراضيها وفي مجمل الاتفاقيات الثنائية تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الدفاع عنها اذا تعرضت إلى التهديد النووي من قبل كوريا الشمالية وهنا اصبح ما تملكه أمريكا من سلاح نووي متطور وبكميات تفوق مما تملكه كوريا الشمالية بعشرات الأضعاف اصبح السلاح النووي القوة الرادعة لطرفي الخصم أمريكا على الأراضي اليابانية وكوريا الشمالية على أراضيها.

وبالإشارة إلى العامل العسكري فإنه ليس فقط في التوازن الدولي بل انه يلعب دورا حاسما في العلاقات الدولية وفي أحيان أخرى في استخدام القوة العسكرية يضع حدا للبعض الصراعات الداخلية والعرقية وأشار إلى شرطي العالم ٠ الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت التدخل في قضيتي البوسنة وكوسوفو بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والتي على ما يبدو مزجت الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة والدبلوماسية في عهد الرئيس (كلينتون) وبحلول عام ١٩٩٥ كان واضحا أن المفاوضات بشأن القضايا المرحلية تفشل فالتفاوض الشامل والدبلوماسية التي تدعمها القوة، سوف ينهي الحرب والولايات المتحدة وحدها هي التي يمكنها ضمان ذلك السلام، على الرغم من انتقاد البعض استعمال كلينتون للقوة في



البوسنة وفي كوسوفو بعد بضع سنوات، باعتباره تدخلاً إنسانياً غير ضروري. فقد كان العاملان في واقع الأمر مهمين لمصالح الأمن القومي الأمريكي، ويشكل خاص لضمان الاستقرار الإقليمي في أوربا^{١١} بات واضحاً أن تدخل القوى العظمى في الصراعات الداخلية والخارجية هو الجزء القليل منه لغرض الاستقرار العالمي، إنما في حقيقة الأمر فرض أرادات معينة وأرسال رسائل واضحة لبقية دول العالم لدينا اليد الطولى في رسم العلاقات الدولية من العالم قد يصر في بعض الأحيان قبل استعمال أي قوة عسكرية إلى إرسال المبعوثين والمفاوضين لغرض تدارك تدهور الوضع الإنساني أو الدولي إلى ما يحمده عقابه ولكن بعض هذه المفاوضات أو الوساطات قد تأتي بشروط (مجحفة) بحق طرف من الأطراف وليس بجل وسط يرضي الجميع، لذلك تنشب الصراعات عدة بعد كل مفاوضات فيها شروط تنتهك السيادة الوطنية أو تجعل من تلك الدولة تابعة أن لم تكن في قبضة الدولة القوية ويكون هنا استثمار وفق شروط قانونية وليست عن طريق الحرب.

المطلب الثالث: القدرة على التحكم والاحتواء

بتأثير التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى حد بعيد عما كانت عليه سابقاً وليس طرفاً أو دولة معينة تملك هذا التطور في تكنولوجيا السلاح وإن الآلة العسكرية هي التي تصنع النصر كما يقول الجنرال فولر (وتوافر لدينا أكثر من دليل على أن معظمنا نسي أو تناسى أن الآلة، لا الإنسان، هي التي تضمن النصر، وإن الحرب هي بالدرجة الأولى مسألة سلاح، وإن المعسكر الذي يتقن صنع الآلة الحربية هو الذي تكتب له الغلبة في النهاية)^{١٢} من فهمنا إلى الحرب ووقعها المؤثر على الساحة الدولية والتي لا يخلو منها طول زمان والتي أصبحت كأنها الركيزة الأساسية في العلاقات الدولية والتقدم المأهول في تكنولوجيا الحرب، وهي عنصر الحسم في المعارك لا الأسلحة التقليدية والتي أصبح ينظر إليها أسلحة تقليدية يمكن القول إلى الأسلحة البدائية وكلما أصبحت تكنولوجيا السلاح متقدمة حركت معه العجلة الاقتصادية تدور بسرعة نحو النمو وخاصة تلك الدول التي تملك أسلحة حديثة متطورة عالية الدقة بمكان يمكنها فرض أراقتها على الدول الباقية كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ م وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية في تزعم المنظومة الاقتصادية والعسكرية على مستوى الساحة الدولية، في هذا التفرد الذي أصبحت به الولايات المتحدة متزعمة العالم ولأتوجد قوة تضاهيها على المستوى العالم إذا هنا أعطت إلى نفسها حسب قوتها إلى السيطرة والتحكم في ميزان القوى العالمي إلى درجة أنها فرضت وتفرض الحصار الاقتصادي على العديد من دول العالم ومعاقبة تلك الدول بحجج كثيرة منها أن تلك الدول لديها حكومات تجاوزت على حقوق الإنسان من شعبها.

أن وجود التحالفات الدولية القوية تضع نفسها في الميزان الذي يضبط تصرفات الحكومات اتجاه شعوبها أن كانت هذه الحجة الظاهرة للأعلام أو هي التي شهدت تصرفات تلك التحالفات في المحافل الدولية، وعندما ننظر في جوهر الأمر نرى بأن الدول المستهدفة بهذه الذريعة وغيرها من الذرائع هي دول تحاول الخروج من فلك أو محيط الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها ولديها الرغبة أن تخط لنفسها

مسار من العلاقات الدولية ولكن لا تملك هذه الدول من القوة الاقتصادية أو العسكرية للخروج من قلك القوى العظمى، فالغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد في غذائها على الاستيراد الخارجي، وتعتمد في تسليحها على السلاح الأجنبي وغنى عن البيان أنه إذا كان كل من الأمن الغذائي والأمن الحربي تابعين للغير فإنه لا يمكن أن تكون الإرادة السياسية حرة كاملة في كل ما تتجه وتختار^{١٣} إذا التبعية هي السمة الوحيدة التي يمكن النطق بها أمام ما تقوم به الدول المستضعفة في حين المقولة السائدة في العلاقات الدولية هي ما تسمى الحفاظ على المصالح والمنفعة.

والا كيف نفسر ما يحدث في قطاع غزة الآن من سكوت العالمين العربي والإسلامي على المجازر التي انتهكت بها الكرامة الإنسانية بكل معانيها وتنازل الحكام العرب والمسلمين عن قضيتهم الأولى في الدفاع عن القدس أولى القبلتين وفلسطين العربية الإسلامية، جاء هذا التنازل بسبب القوة التي تملكها الولايات المتحدة وخوف الملوك والرؤساء على عروشهم وكراسيهم من سلب الحكم منهم، رضوا بالخضوع إلى القوى العظمى وتحكمها، ولأن مفتاح التحكم والسيطرة التي تعطيها القوة العسكرية التي تملكها دولة ما بمفردها أو عن طريق تحالف عدة دول على إقامة التحالف العسكري حيث يعطيها هذا التفوق العسكري السياسي الاقتصادي بفرض أيديولوجيتها وفلسفتها على باقي الدول مما يجعل الدول الأكثر ضعفا تدور في فلك القوة العظمى، وتحصل الدول الضعيفة في هذه الحالة على الحماية من الدول الأخرى حماية عسكرية أم تبادلات اقتصادية ومميزات اقتصادية أفضل أن كانت الدولة التي تعتقد أن لها ألا فضليه في التعاملات التجارية المدنية العسكرية والحماية التي تحصل عليها من أي اعتدى آخر ليس بدون مقابل، لما اشرنا اليه سالفا الحرب حاليا على غزة وما فعلته إسرائيل في فلسطين المحتلة والتي أسدلت فيه الستار عن ما يسمى بحقوق الإنسان في أثناء الحروب وما نصت عليه اتفاقيات جنيف الأربعة وملحقاتها وهي.

وقد أقر المؤتمر نصوص الاتفاقيات الآتية:

١. اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان...
 ٢. اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرق بالقوات المسلحة في البحار.
 ٣. اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.
 ٤. اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. هذه الاتفاقية كانت عام ١٩٤٩ م. ^{١٤}
- في العلاقات الدولية أو فيما يعرف في ميثاق الأمم المتحدة حق تقرير الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الكفاح المسلح الذي أقرته الاتفاقيات الدولية والأمم المتحدة ولماذا فقط الشعب الفلسطيني الشعب الوحيد الذي لا يملك حق تقرير المصير (حالة الكفاح المسلح لتقرير المصير: أباح ميثاق الأمم المتحدة استعمال القوة للدفاع عن حق تقرير المصير، وقد عبر الميثاق عن حق تقرير المصير في مواضع عدة، الدفاع الشرعي طبقا للمادة (٥١) من الميثاق:
- يعد نص المادة (٥١) من الميثاق أهم وأخطر استثناء ورد في الميثاق خاصة وفي القانون الدولي عامة، وقد أثارت هذه المادة (٥١) وما نصت عليه من قاعدة الدفاع الشرعي ^{١٥}.



اذ على ما يبدو غابت هذه النصوص القانونية الصريحة التي تتيح للشعوب المستعمرة المقهورة تحت وطأة الظلم من المستعمر أن تدافع عن حقها بسبب واحد هو الدعم الذي يلقاه هذا المستعمر الغاشم من دعم من القوى العظمى على كل ممارسته التي خالفت بها القوانين الإلهية والوضعية لأن مبدء القوى في أحادية القطب العالمي هي السائدة، والسبب الثاني للتمادي من قبل إسرائيل في قتل الشعب الفلسطيني من دون هوادة بل بتعبير آخر هو هلاك فيها النسل والحرث هو سكوت الأنظمة العربية والإسلامية وموقف المتفرج على ما يحدث في فلسطين وكى أكون منصفاً فقط تصدر منهم كلمات الإدانة والشجب والاستنكار التي لا غنى ولا تسمن من جوع

المبحث الثاني: التعددية القطبية ودورها في الإستقرار العالمي

للتوازنات الدولية وجود أقطاب متكافئة على الأقل في القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية ولكن بعد عام ١٩٩٠ وانهار الاتحاد السوفيتي أصبح هناك القطبية الواحدة

المطلب الأول: الأحادية القطبية العالمية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله إلى عدة دول ومعها انهارت الكتلة الشرقية ولأن هذه الكتلة كانت قيما بينها تؤلف تحالفا ما يسمى (حلف وارشوا) وحقيقة هذا الحلف نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وكان من المفترض أن يكون متوازنا من حيث القوة والإمكانات المادية العسكرية ضد حلف آخر يسمى (حلف شمال الأطلسي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويضم الدول الأوروبية الغربية في خضم الصراع القوي ما بين المعسكرين الشرقي والغربي أن صراع من أجل النفوذ والمصالح، وبما أن معسكر الكتلة الغربية من حيث القوة الاقتصادية اقوى بكثير من القوة الشرقية ودخل الصراع التنافسي على المصالح قمته حتى نتجت لنا القوتان العظميتين الاتحاد السوفيتي وأمريكا ما اطلق عليها الحرب الباردة، والتي كانت لها انعكاسات على الساحة الدولية برمتها وانعكاسات إقليمية أي على المستوى الأوروبي لأن أطرافه الرئيسية من القوى العظمى كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي انتصر بها الحلفاء وكاننا من ضمن قوى الحلفاء كل من أمريكا والسوفييت، حيث يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوى العالمية العظمى بعد أزاحت بريطانيا عن مكانتها المهيمنة على العالم تلك الفترة بسبب الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا قد أنهكتها الحرب على الصعيد العسكري والاقتصادي وخوف القوى الأوروبية المنتصرة في الحرب من هيمنة السوفييت على أوروبا حيث استطاعت من إنشاء تحالف عسكري قوي وهو حلف شمال الأطلسي وفي تموز/ يوليو - ١٩٤٨ ، أي بعد شهر من تنفيذ حصار برلين بدأت المفاوضات لإجراء تحالف رسمي مع الولايات المتحدة. بعد تسعة أشهر تالية أي في نيسان/ أبريل - ١٩٤٩ وقع اتفاق حلف شمال الأطلسي كل من كندا والدانمرك وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة إضافة إلى الخمسة الأصليين الذين وقعوا اتفاق بروكسل^{١٦}.

على أي حال، وبعد شهرين متتاليين، وطبقاً لشروط اتفاقية باريس في تشرين الأول / أكتوبر - ١٩٥٤ منحت جمهورية ألمانيا الفيدرالية عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وحينئذ فقط - رأى السوفييت أن

عليهم إنشاء منظمة حلف وارسو (WTO) وتم إعلانها في أيار/ مايو - ١٩٥٥^{١٧}، هل الصراع من اجل السيطرة على المانيا كان السبب في أنشاء الحلفين أم في الحقيقة هو صراع المصالح في كل أنحاء العالم صراع أيد لوجي ما بين كان يعرف المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي الذي كان يتبنى كل طرف ايدولوجيا معسكر الشيوعية والرأسمالية أن كنا ننظر لهما من فكرة أو الزاوية الاقتصادية، سياسة احتواء كل منهما الآخر في المجالات العسكرية على وجه الخصوص لان التفوق العسكري لاحدهما على الآخر يعطي الهيمنة الكبرى، والغرب الذي يمثل الحلف الأطلسي له القوى الاقتصادية الكبرى أي انه من حيث الصناعات كافة كان له التفوق الكبير وليس هناك من يعرف بالضبط متى بدأت الحرب الباردة ولكن على الأقل تعرف أنها حرب احد أجزائها الرئيسي هو التسلح وسباقه الذي يحتاج إلى أموال طائلة جدا من اجل ابتكارها وتصنيعها والقيمة العالية له أن الأسلحة أن كانت على قدر كافيا من القوة التدميرية والدقة العالية في إصابة الأهداف العسكرية والتي تعطي للطرف المستخدم الضربة الساحقة، والتي لم يستطيع من بعدها العدو في ضربة جوابية وان كان سيرد فتكون ضربته محدودة الأثر لان قوته قد دمرت من الخصم بضربة انتقامية هنا تفكر جميع الأطراف الدولية أي بمعنى القوة العظمى امتلاك مثل هذه القدرات لسببين مهمين.

أولا: أن هذه القوة تعطيها الحماية الكاملة من أي اعتداء خارجي من قبل الدول الأخرى المنافسة على الأقل **وثانيهما:** في مثل هذه القوة تعطي الدولة المالكة لها المساحة الأكبر في التحكم في العلاقات الدولية أن لم تكن هي نفسها لا تطبق معايير القانون الدولي الذي من المحتمل تطبيقه يضر بمصالحها على ما تعتقد هي نفسها أي بمعنى آخر يحد من جموحها في السيطرة على بلدان جديدة وفرض أرادات خرى وهنا تفسر القانون خصوصا القانون الدولي وفق أهواها.

ومن هذا المعيار في القوة انتجت لنا قوى عالمية أحادية القطب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ م تسمى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت بعد هذا الحدث الذي فقد فيه الطرف الموازي أو على الأقل التوازن الذي كان موجودا في العلاقات الدولية ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث كان العالم يسير على نهج اقرب إلى التوازن من الفوضى لانه كل طرف يحسب للطرف الاخر في ميادين العلاقات الدولية ومن هنا حماية المصالح لدول العظمى وحماية الحلفاء قد كان له التأثير المباشر في عمل المنظمات الدولية وهيئتها وخصوصا ما بعد الحرب العالمية الثانية وصعود أقطاب عالمية جديدة على الساحة الدولية.

أن كان ميدان عسكري أم سياسي أم اقتصادي وكان واضحا فيما يخص المنظمة الدولية وهيئتها واهم هيئة موجودة هو مجلس الامن الدولي، والذي هو احد هيئات الأمم المتحدة وأكثرها تأثيرا داخل عمل المنظمة الدولية لما لديه من صلاحيات واسعة مثل الطرق التي يمكن بها تحقيق هدف المنظمة الولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، لنرى كيف انعكس التناحر على المصالح والأهداف والأيدولوجيات إلى تعطيل أو تكبيل دور الأمم المتحدة لتأخذ دورها في ساحة العلاقات فيما بين الدول وصراعتها لان كل من الدولتين تمتلك حق النقض (الفيتو) والذي يعني توقف القرار الأممي عن التطبيق، وفي خضم هذه



الأمر وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي قطب العالم الوحيد بعد انهيار الكتلة الشرقية لذا لقد عرف القرن العشرين بأنه القرن الأمريكي، لا لأنها قوة اقتصادية ضخمة فقط، بل لأنها امتلكت إلى جانبها القوة العسكرية والقوة الناعمة، فالقوة هي القدرة على التأثير في الآخرين، لذلك شمل القرن الأمريكي كل الطرائق التي استخدمت بها الولايات المتحدة جميع الموارد لتؤثر في ميزان القوة العالمي^{١٨}. أن التفرد في القوى على كافة الأصعدة من قبل أمريكا وفقدان التوازن وأصبح كفة الميزان لها وانها أبقت على حلف شمال الأطلسي قائما لحد يومنا هذا وهي التي تتزعم هذا الحلف من حيث القوة الاقتصادية العسكرية وجعل من دول الحلف تابعة لها بحجة أو ذريعة حماية الدول الأوروبية من أي عدوان محتمل أن كان سابقا من حلف وارسو^{١٩} والآن من القوى العظمى الصاعدة وهي الصين التي أصبحت القوى الاقتصادية الثانية عالميا لما لها من قدرات بشرية هائلة وتقدم تكنولوجي عال المستوى أو انتاج صناعي ذو قدرات عالية ولا يخفى أيضا السلاح النووي الذي تملكه الصين وأصبحت القوة التي كانت في عدد محدود من دول العالم الآن أصبحت أكثر انتشارا رغم الاتفاقيات الموقعة على عدم انتشار الأسلحة النووية ولحاجة الدول إلى تنظيم القوانين للحد من انتشارها خوفا من وقوعها في قوى سياسية لا ترعي للأمن الجماعي اعتبارا والاستقرار للدول لذلك إمكانية الوصول للأسلحة النووية لبست بذلك الصعوبة الكبيرة مما يخاف عليه اليوم هو وقوع هذه الأسلحة بيد الإرهابيين وتستخدمها بكل سهولة رغم الآثار المدمرة لتلك الأسلحة.

المطلب الثاني: التوازنات الإقليمية والأمن الجماعي

التوازن الدولي الذي كان موجودا على مستوى العلاقات الدولية والذي كان تأثيره واضحا بين الشد والجذب في هذه العلاقات فتارة بين دول تملك نفس الإمكانيات المادية العسكرية والتكنولوجية، والتوازنات التي شهدتها العالم القديم والحديث اذا كان على مستوى الإمبراطوريات أم على مستوى التحالفات فهنا انقسمت التحالفات منها على المستوى الدولي ليس بالضرورة انهم يملكون حدود مشتركة كما في حلف شمال الأطلسي حيث لا توجد حدود مشتركة بين أمريكا وأوروبا ام هناك تحالفات قارية إقليمية وهنا نقصد بها على مستوى القارة الواحدة أو على مستوى إقليمي تجمعهم حدود مشتركة غالبا وعلى سبيل المثال لا الحصر مجلس التعاون الخليجي والذي تأسس في الثاني من مايو عام ١٩٨١م، أعلن قادة كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين (مملكة البحرين)، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في الرياض عن تأسيس مجلس التعاون^{١٩}.

هنا تبين لنا أن هذه المنظومة التي سميت بمجلس التعاون الخليجي وليس ما يقصد به مجلس التعاون على المستوى الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى تعاون عسكري إقليمي الدول الأعضاء جميعهم تجمعهم الثقافة المشتركة واللغة والتاريخ الحضاري ونظرا للموقع الجغرافي لهذه المنظمة أو المجلس ما تكالبت الدول الاستعمارية على هذه المنطقة الحيوية من العالم لما تمتلكه من خيرات وموقع جغرافي مهم يربط الشرق بالغرب، ويوجد في هذه المنطقة الحيوية الممر المائي الذي يلعب دورا محوريا في التجارة العالمية سواء كانت بضائع ام نفط حيث مرت عبر التاريخ القديم ام الحديث بتبادل استعماري بين الدول

العظمى رغبة هذه الدول على السيطرة على التجارة من راس الرجاء الصالح أو في بداية القرن العشرين وظهور النفط والتي تعد هذه الدول احد مكامن النفط، لذى فقد لعبت الإمبراطورية العثمانية دورا استعماريًا داخل الخليج العربي وبعد الدولة العثمانية سيطرة الاستعمار البريطاني واستعمار المنطقة بعد خسارة الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى، جاءت بريطانيا بجهود جديدة للدول العربية وخاصة الخليجية منها للتخلص من تبعات الدولة الاستعمارية العثمانية لم يفي البريطانيون بعهودهم للعرب والخليج مثل الحرية والاستقلال ألا بشيء واحد كانت الدولة العثمانية تحكم دول الخليج والعراق بحكم مباشر، على سبيل المثال قسمت بريطانيا العراق إلى ولايات ثلاث مثل ولاية البصرة، وبغداد، والموصل وكان من يحكم هذه الولايات حاكم عثماني مباشر مثل مدحت باشا وغيره وهكذا دول الخليج لبس افضل حال من العراق.

وبعد دخول البريطانيين كمستعمرين للخليج العربي والعراق قاموا بتعيين حكام عرب ولكن حقيقة الأمر أن هؤلاء الحكام كان ولائهم للحاكم البريطاني الذي كان ممثلا للحكومة البريطانية لتلك البلدان مثل السير ولسن وغيرهم أو بير كوكس نعم كانت هناك اتفاقيات بين الحكومة البريطانية والعراق ودول الخليج ولكن في حقيقة الأمر اغلب هذه الاتفاقيات عن عقود وصاية مثل الدولة الحامية أو الدولة الراعية في متن هذه الاتفاقيات.

من منطلق التكامل العسكري والسياسي والاقتصادي أسست هذه الدول المجلس التعاون الخليجي من اجل إعطاء العالم بان هناك وحدة في الصف الخليجي وحدة متماسكة من حيث الأداء الساسي العسكري الاقتصادي وفق مبنيات المصلحة العامة لهذه الدول في مشاريعها ومقترحاتها حول تأسيسه. حيث قام مجلس التعاون بناء على ثلاثة مقترحات أو مشاريع.

١. **المشروع السعودي:** يقضي بإنشاء منظمة خليجية، تعمل على إقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في دول الخليج العربية؛ وذلك لتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها.

٢. **المشروع العماني:** ركز على الجانب العسكري، ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة في الخليج العربي.

٣. **المشروع الكويتي:** تجنب الحديث عن الجوانب الأمنية والعسكرية التي ركز عليهما المشروع السعودي والعماني، ودعا إلى إقامة تعاون مشترك في المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي في النهاية^{٢٠}.

إذا أن اهدف مجلس التعاون تذهب في سبب أنشاءها إلى الدور العسكري الذي تلعبه دول الخليج في حماية تجارتها البحرية عبر مضيق هرمز الاستراتيجي ربما أنشاء هذه المنظمة جاء للمتطلبات منطقة الشرق الأوسط لا قامة تكامل دولي يقوم على التكافؤ أو التوازن لما يعادل على الأقل أو منافسة لقوة ايران التي تحاذي هذه الدول من الضفة الأخرى من الخليج العربي وحتى مضيق هرمز، لان مصالح دول الخليج وايران تأتي في هدف واحد حماية تجارتهم النفطية والسلعية من مختلف البضائع في هذا الممر الحيوي وهو الخليج العربي ومضيق هرمز، وان كانت هناك خلافات جوهرية بين دول الخليج العربي وايران تبء هذه الخلافات حول ملكية الجزر الثلاث في الخليج العربي (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى).



الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي

ومن المنظمات الإقليمية الأخرى والتي لها تأثير قوي في العلاقات الدولية والمحافل الدولية لمل لها من قوى اقتصادية هائلة وادت في النهاية إلى التطور التكنولوجي وهو (الاتحاد الأوروبي) والذي يضم اليوم ما يقارب من ٢٧ دولة من اوربا الغربية والشرقية حيث نقصد هنا اوربا الشرقية هي تلك الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي وكانت الأيدولوجية الشيوعية هي التي كانت سائدة آنذاك، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بعد عامي ١٩٨٩ - ١٩٩١ أرادت هذه الدول الالتحاق في ركب الدول الأوروبية الغربية لما كانت تشهده هذه الدول من تقدم في الصناعة والاقتصاد والديمقراطية وكانت من أولى الدول الملتحقة من المعسكر الشيوعي إلى المعسكر الغربي هي جمهوريات دول بحر البلطيق (إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا) خطت لنفسها اختيار الأيدولوجية الغربية جاء هذا التوسع بمتطلبات جديدة يمكن أن تحتتم على الاتحاد إقامة هيئات سياسية اقتصادية امنية على الرغم من المضلة الرسمية الأمنية التي تحمي اوربا بها نفسها هو حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وظهرت المشكلة داخل الاتحاد الأوروبي في حرب البوسنة وكيف كان على الاتحاد الأوروبي أن يعالج هذا الأمر هل بتدخل مباشر منه على اعتبار هذه الحرب على حدود الاتحاد ام يكون الاتحاد تدخله عن طريق حلف شمال الأطلسي وشارك الاتحاد الأوروبي على ما يبدو في قوات حفظ سلام في هذ البلد وانشأ عام ٢٠٠٤ ما يسمى «وكالة الدفاع الأوروبية»، كان قادرا على أن يحل محل قوة حفظ السلام التابعة للحلف في البوسنة^{٢١}.

لخلق توازن دولي قوي ومؤثر في العلاقات الدولية يجب أن يكون من قوى متعاضد قوية في وحدة الرأي ولديها هيمنة اقتصادية عالمية من حيث قوة الإنتاج الصناعي في كافة المجالات نعم ممكن أن يكون لدى الاتحاد الأوروبي هذه القوة والمكانة الاقتصادية العسكرية ولكن في حقيقة الأمر هناك تناحر بين هذه الدول على زعامة الاتحاد مثل ما بين المانجا وفرنسا اذا قلما تتفق مصالح الدول المتعددة في بوتقة وأهداف واحدة لان تعدد المصالح والنظرة الاقتصادية وهيمنة السوق تخلق من أراء مختلفة داخل الاتحاد مما يصعب معالجة موقف معين من ازمه اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، اختلاف المصالح ونقطعاتها يولد الاختلاف الذي يحتاجه الاتحاد في دفاعه عن نفسه والعالم أمام تحديات جمة صناعية أو عسكرية لذا يمكن القول أنشاء وكالة الدفاع الأوروبية خطوة خجولة وقليلة التأثير في الساحة الدولية، لانه مازالت دول الاتحاد تدور في فلك حلف شمال الأطلسي والهيمنة الأمريكية.

الفرع الثاني: التوازن الصيني الأمريكي

في التوازنات الدولية والقوة العظمى لكلتا الدولتين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن أن يلعبا معا في العلاقات الدولية دورا بناءً في هذا المجال لما يمتلكانه من قدرات اقتصادية هائلة من حيث كمية الإنتاج الصناعي ووفرة النتاج ومن حيث التكنولوجيا والمعلوماتية، أن الترتيب العالمي حسب المؤشرات الاقتصادية يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين الأولى هي أمريكا ثم تليها الصين في المرتبة الثانية كل هذ يحتم على البلدين بناء علاقات قائمة على السلام الدائم والتوافق

فيما بينهما وليس على التصارع لأن كلا الدولتين لا يستطيع العالم من دونهما السير بشكل ثابت لما لهم من تأثير في كافة جوانب الحياة كما أشار إلى ذلك الرئيس الصيني جيانغ زيمين مع الرئيس كلينتون محادثات رسمية في نيويورك في يوم ٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وأشار جيانغ زيمين إلى أن الصين والولايات المتحدة دولتان كبيرتان وتتمتعان بتأثير هام في العالم^{٢٢}.

هنا يجب ان ترتب أوراق الدبلوماسية الصينية الأمريكية بحيث لا يكون هناك تناحر أو الاقتتال بل يجب ان تكون بينهم أوراق اتفاق وأن كان كل واحد لديه منظور مختلف في ميدان العلاقات الدولية من حيث تشابك المصالح مع الأطماع مع فرض الهيمنة كل هذا يؤدي إلى التناحر في كافة الميادين وخاصة العلاقات بين الطرفين وتزداد قوة هذا التناحر عندما نذكر الصراع حول تايوان أو الفلبين، حيث تعتبر الصين تايوان جزء لا يتجزء من ترابها الوطني المنفصل عن الأم وبينما الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن تايوان هي حليفها الأقوى والذي يجب حمايته من احتمالية غزو الصين لتايوان، وهذه هي المشكلة التي تتجدد ما بين الرغبة على السيطرة والرغبة في عدم انزلاق العلاقات بين أمريكا والصين إلى ما يحمدها ولأن تايوان ليس بتلك الدولة الضعيفة أو التي ليس لها الدور الهام في العلاقات الدولية حيث لتايوان تلك المكانة المرموقة في صناعة الرقائق الإلكترونية و هي من بين أهم ان لم تكن أكثرها تقدما في هذه الصناعة التي لا غنى عنها في الصناعات الحديثة والدور الذي تلعبه في العصر التكنولوجي، ففي كل عصر هناك نهضة صناعية وعلى مر التاريخ مرت الحضارات البشرية في عصور مختلفة مثل عصر النهضة في أوروبا أو عصر النفط أما الآن يمكن اطلاق على هذه الفترة عصر التكنولوجيا والرقائق الإلكترونية لأن كل من يملك مفاتيح هذه التكنولوجيا الصناعية هو من يملك زمام المبادرة في التحكم في العلاقات الدولية لا يمكن تصور العيش في وقتنا الحاضر من دون هذه التقنية لما تقدمه من خدمة في مجال الصناعي الصحي والعمل والدقة المتناهية في نتائج الحواسيب التي لا غنى للبشرية عن مفاتيح ومحاسن التقدم التكنولوجي

والتصاعد الكبير للقوة الصينية في آسيا يعني كسر توازن القوى في آسيا، وهو الأمر الذي سيضر بالمصالح الأمريكية في آسيا بشكل كبير، فالولايات المتحدة لا تريد منافسا أو ندا لها في آسيا، لأن هذا وبجانب الإضرار بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، سيؤثر على الوضع المهيمن للولايات المتحدة على النظام الدولي^{٢٣}.

تكمُن أهمية بحر الصين الجنوبي للولايات المتحدة الأمريكية لأن تجارتها التي تقدر بمليارات الدولارات تعبر عبر هذه الممرات المائية ووجود حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين على رأس هذه الممرات لذا انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية نهجا يتماشى مرة مع توازن القوة للصين ومرة بفرض إرادتها بانها القوة العظمى وبانها تحمي مصالحها ومصالح حلفائها في نفس الوقت لذا كسر نظام التوازن في هذه المنطقة يعني تعطيل التجارة الدولية أو بمعنى أخرى واردات هذه المنطقة من تجارة الصناعات الإلكترونية والرقائق تبقى تحت رحمة القوى المسيطرة.



وليس في بحر الصين الجنوبي بل لجميع بلدان شرق آسيا التي تربطها علاقات تاريخية وحضارية ثقافية مع الصين وإن هذا الموقع الجغرافي يقع الذي به نعني بجنوب شرقي آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين وإلى الشرق من شبه القارة الهندية والمحاطة من الشرق بحر الصين والجزء الجنوبي الغربي من المحيط الهادي، ومن الغرب بالمحيط الهندي وخليج البنجال^{٢٤}.

النظر إلى الموقع الجغرافي لهذه الدولة يعطيها المنافسة القوية في الت جارة العالمية لكثرة الدول التي تقع على بعد من مصادر الطاقة الضرورية لا دامة الصناعة فيها والتجارة وحتى ضرورات العيش للأفراد من تلك التجارة فلذا فهي مفصلية في فرض أرادات دولية حيث تقوم التجارة على تبادل منافع تجارية من حبت تصدير الفائض واستيراد الضروريات، لا تقل أهمية بحر الصين الجنوبي عن أهمية الشرق الأوسط فكما استعمر الشرق الأوسط من القوى الاستكبارية العالمية من أجل تأمين الطاقة لها كذا جنوب شرق آسيا رضخت تحت الاستعمار العالمي مثل الفرنسي البريطاني الأمريكي في العصر الحديث تعتبر الصين منطقة جنوب شرق آسيا منطقة نفوذ لها تعتبرها الولايات المتحدة أهم ممراتها التجارية ضخمة لتجارتها لحد يومنا هذا هناك شد وجذب في العلاقات الأمريكية الصينية ان لم يكن تتاحرا في بعض الأحيان يطفوا على العلن من خلال فرض الولايات المتحدة الأمريكية حصارا تجاريا اقتصاديا من جانب واحد على الصين بل ذهبت أمريكا ابعد من هذا محذرة شركاتها العملاقة في صناعة التكنولوجيا في العمل بالصين أو مساعدة الصين في صناعات متطورة.

الاستنتاجات

من خلال البحث رأينا بان العلاقات الدولية والتي تقوم على مصالح وأهداف كل دولة بحيث ان الدول ترعى مصالحها الاقتصادية والسياسية لذا من الممكن الاختلال في توازن القوى ان يربك المصالح المتشعبة وإن كانت الدول الاستعمارية والتي استعمرت بلدان العالم الثالث للفترات طويلة كان في ظاهر الأمر السيطرة على مصادر الطاقة في ذلك الوقت لمحدوديتها وضمان سوق لمنتجات تلك الدول، هذا من حيث المنتج الصناعي وإن كان وما تزال هذه احد حجج السيطرة الاستعمارية ' مع تطور الحياة وتعقيداتها وتغير دوار الدولة في المجالات كافة اصبح ليس من الضروري إيجاد السوق والحالة الاقتصادية بقدر ما يكون هو الآن فرض الأرادات على الدول في العلاقات الدولية كما اليوم نرى بانه من لم يكن يدور في فلك الأحادية القطبية اليوم الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية فأن تلك الدولة ستعاقب من قبل الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية خانقة اقل ما يكون هو ان تفرض عليها عقوبات مثل لا يسمح لها التعامل في الدولار وهذا الأجراء يضعف من تجارتها الخارجية ويضغط على تلك الدولة ضغطا اقتصاديا بحيث يؤدي إلى انهيار عملة تلك الدولة في بعض الأحيان.

لذى عندما تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية أحادية القطبية ومستخدمه الدولار كعملة ضغط لا حضنا عدم الاستقرار في العلاقات الدولية تصارع الدول في علاقتها على مصالح وسيطرة وهيمنة يخلق بعض الأحيان فوضى في العلاقات الدولية تؤدي وأدت في أحيان كثيرة إلى الحروب من أجل سيطرة

الدول العظمى على دول العالم الثالث وكيف صنعت الدول العظمى في العالم وعلى مر العصور وكسبت الهيمنة على مقدرات العالم، ونتيجة للحروب طويلة ودائمة عرفنا كيف ان هذه الدول كيف اقل نجمها وأصبحت الآن تتراجع من حيث الإمكانيات الحربية والاقتصادية لصالح دول جديدة عظمى وكأنها عملية تبادل الأدوار، هنا ليس بعملية تبادل لكن عملية تحدي وتصنيع وتكنولوجيا ومعلومات وسوق الابتكارات من التكنولوجيا المعلومات ليس في الأحادية القطبية في بناء العلاقات قائم فقط فهناك واجبات تقوم بها الدولة العظمى منها حماية الشريك التجاري والحليف العسكري.

قيام التحالفات سوى أكان على المستوى القاري أم على المستوى الإقليمي ام الدولي والتي الغرض منها فرض الهيمنة يمكن ان تكون تحالفات بمستويات مختلفة ويظهر لها تأثير فعال في العلاقات الدولية لسد حاجات أساسية معينة بحيث لا تصبح هذه الدول تابعة في كل شيء لدول أخرى أكثر واكبر منها على المستوى السياسي الاقتصادي العسكرية، ليس هناك دولاً محرومة بشكل كامل من الموارد بل تتوزع موارد الأرض بين الدول العالم من اجل الطاقة واختلاف تواجد مصادر الطاقة والغذاء الأساسي للشعوب والحاجة لها سواء في الصناعة ام الاستهلاك البشري يؤدي إلى قيام تجارة منفعية بين اطراف العالم وتنمية العلاقات توزيعها بحسب الحاجة، عبر هذا الهدف ليس بالضرورة التناحر للحصول على الموارد بل يمكن عن طريق تبادل المنافع الاقتصادية وعلى الأغلب تشابه الموارد في الدول المتجاورة كما في الخليج العربي هو النفط كذلك في دول العالم الأخرى وجود موارد أخرى وهذا التنوع وللحفاظ على السوق للتصدير والإنتاج والاستيراد يولد الصراعات فيحين بدل الصراع يمكن ان يكون عن طريق اتفاقات في كافة المجالات لان الخصائص المشتركة للبعض الدول يعطيها مميزات محددة في التجارة ويصبح لدينا التكامل السياسي الاقتصادي العسكري وهذه الدول المتشابهة في الموارد تلجأ في أحيان كثيرة إلى التحالفات فيما بينها.

التوصيات

ليس كل التحالفات التي نشأت ويجب ان تنشأ من اجل الهيمنة العسكرية والحروب أنما يمكن ان يكون تحالفات من اجل التكامل الاقتصادي لذا نود ان نقول هنا

أولاً: للحد من الصراع على المصالح الضيقة لكل بلد من بلدان العالم التوجه نحو تكامل مع دول أخرى لديها ما تحتاجه الدول الأخرى وتنظيم عملية التبادل باتفاقات ومعاهدات تحفظ لهذه الدولة هبتها وسيادتها على جميع أراضيها وفق مصلحة ومنفعة مشتركة

ثانياً: ليس بالضرورة حل كل النزاعات الدولية عن طريق الحروب الكبرى والصغيرة أو إقامة وتعبئة ترسانات عسكرية جبارة بل ممكن ان يكون على تفاهات قائمة على تبادل منفعة للطرفي في العلاقات الدولية.

ثالثاً: يجب ان تكون التحالفات على أساس التبادلات في مجال الطاقة والتكنولوجيا وفي مجال الغذاء للتحقق اقصى غايات التكامل بين دول العالم كما نوهنا اختلاف وجود المصادر في اماكن متوزعة بين دول العالم وهذا التوزيع هو الذي يخلق التكامل والتحالف.



رابعاً: يجب على الدول الأكثر تقدماً في التكنولوجيا استخدام مواردها الطبيعية كأداة ضغط على العالم المتقدم للحصول على مكاسب تبقىها بعيدة نوع ما عن الاستعمار المباشر

خامساً: الدول التي تعتبر أقل في الإنتاج والنمو الاقتصادي عليها تكوين تحالفات قوية وتبادل الخبرات والتكنولوجيا مما يجعل حاجتها إلى الدول العظمى أقل مما يسهم في بناء اقتصاداتها وفق رؤيتها ومصالحها الاستراتيجية من دون ضغوط من الدول العظمى.

ساساً: تحاول كل دولة من دول العالم الاعتماد على نفسها في بناء قدراتها حتى تكون بمنأى عن أمالات الدول الأخرى وتدخلات الدول في شؤونها.

الهوامش:

- (١) الدكتور خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا (دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة، ٢٠١٠) ص ١٤٦
- (٢) الدكتور غوستاف لوبون، اختلال التوازن العالمي (مصر الفجالة: مكتبة العرب، ١٩٢٨) ص ٨
- (٣) الدكتور سعيد سالم جيولي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني (مصر دار النهضة العربية، ٢٠٠١-٢٠٠٢) مقدمة الكتاب
- (٤) الدكتور مهيب غالب احمد كليب، تحالف الدولة الحميرية مع ممالك وسط الجزيرة العربية والشمالية بين القرنين الرابع والسادس الميلادي، على الرابط: <https://www.Noor-book.Com> ص ١١٧
- (٥) د. هشام محمد سعيد ال برغش، الاحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والاثار المترتبة عليها دراسة فقهية مقارنة (دار الكتب المصرية: القاهرة دار اليسر، ٢٠٠١م) ص ٣٢
- (٦) خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩١). ص ٣٤
- (٧) د. سعيد سالم جولي، مصدر سبق ذكره. ص ٣٩
- (٨) مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥). ص ٤٧
- (٩) هشام محمود الأقدحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة) ٢٠٠٩ ص ٢٢
- (١٠) علي غسان سامي "السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي" (ماجستير) مشورة، إلى مجلس كلية العلوم السياسية _ جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٣
- (١١) نانسي سودربرج، خرافة القوى العظمى استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها، مترجم احمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣) ص ١٤٥
- (١٢) الجنرال ج. ف. س. فولر، تأثير التسلح في تاريخ الحضارات منذ حروب الماديين إلى الحرب العالمية الثانية، مترجم لويس الحاج (بيروت: دار المكشوف، ١٩٥٨ م) ص ٣٢
- (١٣) دكتور فضل الله محمد اسماعيل، ازمة القرار السياسي في دول العالم الثالث (جامعة الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٥ م) ص ٣٣
- (١٤) جمعية الهلال الاحمر للجمهورية العربية المتحدة، اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب الموقعة في ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ (القاهرة: دار الكتب العربي عام ١٩٧٩) ص ٢

- (١٥) د. السيد مصطفى احمد ابو الخير، مستقبل الحروب دراسات ووثائق، اتفاقيات جنيف الاربعة عام ١٩٤٩ والرتوكولين الاضافيين ١٩٧٧ (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩) ص ٣٦
- (١٦) روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، ١٩٩١) ص ٣٩-٤٠
- (١٧) روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، نفس المصدر اعلاه، ص ٤٢
- (١٨) بسمة خليل حسن توم، صراعات الألفية الثالثة وتأثيرها على خارطة التحالفات وتوازن القوى في النظام الدولي (عمان: دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠٢١م) ص ٣٠
- (١٩) خالد بن فهد السبيعي "مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة في مسيرة التكامل والوحدة" (ماجستير) منشورة، قسم العلوم السياسية، بكلية الانظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١
- (٢٠) خالد بن فهد السبيعي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة في مسيرة التكامل والوحدة" نفس المصدر اعلاه، ص ٣
- (٢١) جون بيندر وسايمون أشر وود، الاتحاد الأوربي، ترجمة، خالد غريب علي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م) ص ١١٤
- (٢٢) ليوشيه تشنج ولي شى دونج، الصين الولايات المتحدة الامريكية خصمان ام شريكان، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٣م) ص ٢٣
- (٢٣) دكتورة. دانه علي سرحان هداد غانم العنزي، الصراع الامريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٢م) ص ١، ص ٥
- (٢٤) الدكتور فايز صالح ابوجابر، الاستعمار في جنوب شرق اسيا في العصر الحديث (عمان: دار البشير، ١٩٩٠م) ص ٥.

المصادر

- (١) البرغش هشام محمد سعيد، الاحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والاثار المترتبة عليها دراسة فقهية مقارنة (دار الكتب المصرية: القاهرة دار اليسر، ٢٠٠١م)
- (٢) أبو الخير السيد مصطفى احمد ابو، مستقبل الحروب دراسات ووثائق، اتفاقيات جنيف الاربعة عام ١٩٤٩ والرتوكولين الاضافيين ١٩٧٧ (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩) ص ٦
- (٣) أبوجابر فايز صالح، الاستعمار في جنوب شرق اسيا في العصر الحديث (عمان: دار البشير، ١٩٩٠م)
- (٤) أسماعيل فضل الله محمد، ازمة القرار السياسي في دول العالم الثالث (جامعة الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٥م)
- (٥) الأقدحي هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة) ٢٠٠٩.
- (٦) بيندر جون وأشروود سايمون، الاتحاد الأوربي، ترجمة، خالد غريب علي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م)
- (٧) تشنج ليوشيه دونج ولي شى، الصين الولايات المتحدة الامريكية خصمان ام شريكان، ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٣م)



- ٨) توم بسمه خليل حسن، صراعات الألفية الثالثة وتأثيرها على خارطة التحالفات وتوازن القوى في النظام الدولي (عمان: دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠٢١م)
- ٩) جمعية الهلال الأحمر للجمهورية العربية المتحدة، اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ (القاهرة: دار الكتب العربي عام ١٩٧٩)
- ١٠) الجنرال ج.ف.س. فولر، تأثير التسليح في تاريخ الحضارات منذ حروب الماديين الى الحرب العالمية الثانية، مترجم لويس الحاج (بيروت: دار المكشوف، ١٩٥٨ م)
- ١١) جويلي سعيد سالم، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني (مصر دار النهضة العربية، ٢٠٠١-٢٠٠٢)
- ١٢) الحديثي خليل اسماعيل، الوسيط في التنظيم الدولي (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩١).
- ١٣) حسين خليل، العلاقات الدولية النظرية والواقع - الاشخاص والقضايا (دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة، ٢٠١٠)
- ١٤) روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، ١٩٩١)
- ١٥) سامي علي غسان "السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي" (ماجستير) مشورة، الى مجلس كلية العلوم السياسية _ جامعة بغداد، ٢٠١١،
- ١٦) السبيعي خالد بن فهد " مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دراسة في مسيرة التكامل والوحدة" (ماجستير) منشورة، قسم العلوم السياسية، بكلية الانظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م،
- ١٧) سودربرج نانسي، خرافة القوى العظمى استخدام القوة الامريكية وسوء استخدامها، مترجم احمد محمود (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)
- ١٨) شبهان مايكل، توازن القوى والتاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥).
- ١٩) العنزي دانه علي سرحان هداد غان، الصراع الامريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢٢ م)
- ٢٠) كليب مهيوب غالب احمد، تحالف الدولة الحميرية مع ممالك وسط الجزيرة العربية والشمالية بين القرنين الرابع والسادس الميلادي، على الرابط: <https://www.noor-book.com>
- ٢١) لوبون غوستاف، اختلال التوازن العالمي (مصر الفجالة: مكتبة العرب، ١٩٢٨)